37

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2020/11/18 الأربعـــاء الســوري

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوّع

تفتُّت شبكة المصالح الاجتماعية في سوريا

المقدمة

سوريا إلى أين اجتماعياً؟ إنه سؤال الضرورة في هذه المرحلة التي تبدو فيها سوريا بعيدة تماماً عن صورتها السابقة، وسط كل التغيرات التي عصفت بحدودها ومجتمعاتها المحلية وسكانها بكل طبقاتهم وشرائحهم وتنوعاتهم.

هجرة الشباب، النزوح واللجوء، أدوار النساء والرجال، شبكات الحماية الاجتماعية، تحقق مصالحنا ببقائنا في بلدنا، هويتنا السورية وانتمائنا، وغيرها من القضايا الكبرى التي حولتها الحرب إلى ملفات طارئة وحاضرة دائماً على طاولة الحوار السورية .

وفي إطار برنامج الأربعاء السوري أطلقت حركة البناء الوطني في مقرها بدمشق، مساء الأربعاء 18/11/2020 ثاني جلسات سلسلة (سوريا إلى أين)، وخصصتها للحديث عن الجانب الاجتماعي، لتحمل الجلسة عنوان: (تفتت شبكة المصالح الاجتماعية)، وذلك بحضور مجموعة من الخبراء في المجال الاجتماعي والقانوني والإعلامي وناشطين في الشأن العام.

للحديث عن كل هذه التغيرات العميقة في بنية مجتمعنا، وهل هي فرص ضائعة أم مؤشرات لكوارث اجتماعية قادمة يجب التعامل معها؟ ومن اليوم ينظر ويبحث في هذه التغيرات ويرصدها؟ ومادورنا كسوريين في كل مايحدث؟ وهل لاتزال هناك مساحة نستطيع التأثير فيها؟

تناولت الجلسة باستفاضة المحاور التالية:

- توصيف الواقع الاجتماعي السوري اليوم.
- الممكنات والفرص والحلول التي يمكن للسوريين الحديث والبحث والتأثير فيها.

تُلحق الحروب والنزاعات ضرراً كبيراً على المجتمعات بمختلف قطاعاتها خاصة حين يطول أمدها، وتظهر آثارها جلية عليها، حيث إنها تتحول لوقود للحرب والحاضن لها والأكثر تضرراً من آثارها.
في سوريا شهد الواقع الاجتماعي تغيرات متسارعة في قضاياه مما جعلها في سلم الأولويات لمناقشتها والتفكير في تداعياتها، لمساسها المباشر بحياة الناس اليومية وتأثيرها على التنشئة والقيم وهوية الناس والتماسك المجتمعي.
سوريا إلى اين اليوم اجتماعياً؟ نطرح الأسئلة اليوم حول هذا الواقع، ونحاول مقاربتها لنعرف أين هي المساحات التي نستطيع التأثير فيها قبل أن نصل لنهايات مسدودة، تلك المساحات التي تُعنى بعدة **أمور نراها أساسية اليوم:**
-النسيج السوري ليس فقط داخل سوريا بتنوع مناطقها وتبعيتها؛ وإنما النسيج السوري المنتشر بكل بقاع العالم.
-الدعم الاجتماعي الذي قدمته الدولة والتي كانت دوماً الحامل الرئيسي لقطاعات مهمة من صحة وتعليم، ولكنها اليوم تبدو غير قادرة على فعل شيء، وبدأت برفع الدعم، فهل يمكن اليوم الحديث عن حالة مجتمعية تستطيع أن تحمل وتدعم الأمان الاجتماعي؟ وهل يمكن تحويل الأموال الكبيرة من الإغاثة إلى التنمية المستدامة؟ هل يمكن تحويل الوقف الديني لحالة تنموية مجتمعية بدلاً من بقاء هذه الأوقاف مجمدة دون استثمار؟ هل للمجتمع بظل هذا التدهور وضعف الدولة وتدخلها أن يحمل نفسه ويحافظ على تماسكه ومقومات بقائه ليستطيع العيش ويمنع التفتت أو على الأقل يخفف من سرعة الانهيار؟
بدأت الجلسة باستعراض مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الخطيرة التي أعلنتها الحكومة، يمكن من خلالها قراءة واقع التدهور الاجتماعي حالياً في سوريا وهي:

1-مؤشر المؤسساتية (قدرة الحكومة على إدارة الخدمات):

-أنباء متضاربة حول وفرة القمح والطحين، فيما بات سقف طموحات المواطن السوري تأمين ربطة الخبز، ووصل كيلو الخبز السياحي إلى 1200 ليرة والسمون بـ1400 في ريف دمشق.
-العجز عن التعامل الفعال في إخماد الحرائق التي اندلعت في مناطق الساحل ووسط البلاد.
-ضعف العناية بالخدمات ما يزيد نسب التلوث مع مظاهر انتشار القمامة في بلديات كجرمانا، أو ما خلفته الأمطار في أول فصل الشتاء في مناطق عديدة من سيول أسفرت عن خسائر لعدد كبير من الأسر.
-وقف مسابقات التوظيف، إضافة إلى اعتماد مسابقة واحدة للمسرحين جميعاً، ومن غير المعلوم كيف سيتم استيعاب أعداد كبيرة في مناطق صغيرة مثل طرطوس، بما يضاف إلى أزمة البطالةالمقنعة.
-ارتفاع في عدد الحالات المشتبه بإصابتها بـ«كورونا»، بنسبة 30 بالمئة.

-نقص في عدد المدرّسين وامتداد الظاهرة لعدد من المحافظات.
-تأكيد مجلس محافظة دمشق أن لجان الاستعلام الضريبي في وزارة المالية تتعامل مع التجار بقلة احترام وتتصرف مع الموجودين كأنهم مجرمين!

1-مؤشر الشفافية الحكومية:

يمكن ملاحظته من خلال الحالة الاجتماعية التي سادت قبل إعلان رفع أسعار المحروقات والخبز عبر طوابير كبيرة كانت تتوزع على الأفران ومحطات الوقود، وتم رفع سعر المحروقات فانتهت الطوابير فجأة، ولم نشهد أي مشاركة مجتمعية في عملية رفع السعر، ودون إتاحة أي معلومات تمهيدية قبل قرارات الرفع السعري.

2-مؤشر العلاقات الأسرية:

-وصل عدد الفتيات العازبات اللواتي بلغن 30 عاماً إلى ثلاثة ملايين، وفق إحصاء دائرة النفوس.
-تجاوز سعر غرام الذهب 115 ألف عيار 18، وهذا يعني أن محبس ذو 4 غرامات لزوم الزواج يبلغ سعره قرابة 500 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ ضخم بالنسبة للأجور المتداولة في سوريا، أو بالنسبة لأجر موظف لا يتجاوز ال 50 ألف ليرة سورية.
-ارتفعت حالات الطلاق خلال 9 أشهر من العام الجاري إلى19 ألف حالة مقارنة بـ 34 ألف حالة عام 2019 وفق تصريحات مدير عام الأحوال المدنية أحمد رحال.
-ارتفاع أسعار المواد التموينية فالسكر ارتفع 18 بالمئة، والدقيق 13 بالمئة، والزيوت 12 بالمئة، بينما ارتفعت أسعار بعض الخضروات في الأسواق خلال الأيام الماضية بنسب تجاوزت 200%.
-انعكاس تصدير بعض المنتجات الزراعية سلباً على السوق الداخلي، فالتركيز على جذب العملة الصعبة يزيد من أسعار السلع محلياً.
-ارتفاع أسعار الإيجارات قياساً بالرواتب والأجور التي لا تزال أقل بكثير من مستويات عالمية، في ظل التعامل السوقي العام بالأسعار وفق سعر الصرف العام.

3-مؤشر العلاقات بين المكونات الاجتماعية:

-باتت العلاقات بين المجتمعات النازحة والمضيفة في أسوأ مراحلها في ظل تراجع الموارد وضيق المعيشة، فهناك مناطق تجمع الطرفين ولكن هناك توترات بينهما ولكل منهم حججه.
-ما حصل في الفترة الماضية عزز مشاعر الخوف والانتقام (وطريقة المصالحة التي حصلت شجعتها) وهذا الواقع المكبوت مع غياب السلطة الرادعة يهدد بأن تتدهور البلد أكثر، وعدم قدرة الشركاء الخارجيين على ضبط شركائهم المحليين؛ قد يدفع باللاعبين المحليين نحو حرب الكل ضد الكل (قد يكون مشهد درعا اليوم هو الأقرب لهذه الحالة) .
-أي نهضة أو تنمية تفتقد اليوم للثقة بين الناس، وهي عامل أساسي للعملية الاقتصادية.
-موضوع الظلم الاقتصادي وانعكاساته، (أراضي وأملاك استملكت، غياب التنمية، رفع الآجارات، عدم كفاية الرواتب).

5-مؤشر النظام العام:

-ازدياد حالات الاغتيالات والقتلى خاصة في مناطق جنوب سوريا.
-وجود قوى تزاحم السلطة على الحالة الأمنية.
-ارتفاع مساحة السيطرة الحكومية دون القدرة الكاملة على ضبط المنطقة.
-استمرار المناكفات في علاقة الداخل والخارج من خلال الحملات الإعلامية.
-ارتفاع مدخلات الإنتاج بما فيها الإنتاج الزراعي (بذار – وقود- حواجز) ما يجعل أي منتج عاجز عن المنافسة خارجاً.
فماذا يمكننا أن نفعل؟ إلى أين نتجه؟

هنا ركز الحضور على مجموعة نقاط استعرضوا فيها المشاكل والتي يمكن من خلال أن نضع فرضيات للحل وهي:

-الواقع التعليمي وما يعانيه من ضعف بالبنى التحتية، وتعدد المناهج التعليمية على امتداد الجغرافيا السورية، والتعليم بلغات غير العربية في مناطق كشرق الفرات، وافتتاح جامعات خارج مناطق سيطرة الحكومة وغير معترف بشهاداتها، وجود شواغر كبيرة في الكوادر التعليمية ولا قدرة للحكومة على تغطيتها، عدم الالتزام بالبرتوكول الصحي لوزارة التربية والذي يقتضي بتحقيق التباعد الاجتماعي بين الطلاب في صفوف تكتظ بما يزيد عن 45 طالب في الصف الواحد.
-انتشار العنف بين فئات الأطفال والشباب بسبب المحتوى الإعلامي العنيف وتنشئتهم بظروف مجتمعية محاطة بالعنف ومولدة له.
-تدهور الوضع الاقتصادي بسبب قرارات حكومية فاقمت من المشكلة بدلاً من حلها وساهمت بانحلال الطبقة الوسطى، وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة منذ سنوات ما قبل الحرب، فالعقوبات ليست هي المؤثر الأكبر في الحالة الراهنة بل تفشي الفساد والتخبط الاقتصادي والإداري.
-الانحلال الأخلاقي وانتشار الفساد بشكل مرعب في كل مفاصل الدولة.
-الشباب هم أساس التماسك المجتمعي ولكنهم كانوا أيضاً سبب وأداة مهمة في الشرخ المجتمعي خلال الحرب، وهم من الفئات الأكثر تضرراً خلالها من ناحية التعليم وفقدان فرص العمل المشجعة لبقائهم، ومحاربتهم بدلاً من فتح الفرص أمامهم للنجاح والعمل.
-انخفاض أعداد الشباب المتطوعين بسبب عدم قدرتهم على أداء هذه الأعمال وهم محتاجون مادياً، الأمر الذي دفعهم باتجاه الانخراط في الأعمال التطوعية ذات المردود المادي فقط، أو العزوف عنها نهائيا والبحث عن فرص عمل.
-إجماع معظم من بقيوا في سوريا وخاصة الشباب على رغبتهم بالسفر خارجها بحثاً عن فرص عمل للعيش بكرامة.
-وزيادة الشرخ بين الحكومة والشعب لغياب الشفافية، ووجود حالة عدم رضا أو تصديق لتصريحات الحكومة وأداء مسؤوليها لغياب المعلومة الصحيحة والموثوقة.

-مركزية الدولة خلقت على مدار عقود إحساس لدى الناس بأنه لا علاقة لهم بشيء، ولا دور لهم سوى ما تقدمة الدولة وهو مسؤوليتها فقط.
-توقف الكثير من المشاريع في سوريا بسبب غياب الاحصائيات والمعلومات الصحيحة التي يمكن استمرار البناء عليها.
-بعد عشر سنوات من الحرب ما زلنا نعاني من غياب ثقافة التعامل مع الأزمات.
-من المؤسف أن الحرب بكل أوجاعها لم تخلق لدينا عقلية جديدة، ومازلنا نعالج كل مشاكلنا بنفس منظومة التفكير القديمة رغم أنها أثبتت فشلها وكانت جزء من المشكلة.

ورغم كل هذه الوقائع السوداوية إلا أن هناك ممكنات مازالت موجودة وأفكار قابلة للتطبيق إذا وجدت الإرادة المجتمعية والاصرار لذلك ومن هذه الحلول التي طرحها الحضور:

-إيجاد منظومة تفكير وعقلية جديدة قادرة على إيجاد حلول غير تقليدية، وأن نشجع الانفتاح على قيم وثقافات جديدة تساعد في إيجاد الحلول للمشاكل التي أفرزتها الحرب.
-الاعتماد على المعلومات والأرقام فالعصر هو عصر الداتا وليس الآراء الاعتباطية، وأهمية التأسيس لبيانات وأرقام صحيحة وزيادة الشفافية من قبل الحكومة في توفيرها حتى نستطيع أن نبني عليها ونؤسس لمشاريع حقيقية.
-خلق مساحة واضحة للمشاركة المجتمعية يمكن تسميتها بحكومات ظل مجتمعية داعمة للعمل الحكومي يتم فيها تكريس ثقافة جديدة لدى الناس قائمة على مشاركة أكبر وإيمان أعلى بمجتمعاتهم وإمكانياتها.
-تفعيل دور النساء في إعادة بناء الوطن بعيداً عن طرق التمكين التقليدية مثل تعلم السباكة والقيادة والصيانة وتعلم اللغة الانكليزية...الخ، والتحول نحو تكريس التمكين المحلي للمجتمعات المحلية فتفكيك الأزمة يساعد على حلها.
-تفعيل دور الشباب الذين خضعوا لدورات تدريبية على مدار سنوات واستثمار ما اكتسبوه من خبرات خاصة في مجال التماسك المجتمعي ومهارات الحياة لكونهم قادرين على تحريك المجتمع بشكل إيجابي، وأن يوظفوا جهودهم في مبادرات جماعية محلية لإحداث الأثر. ومثال ذلك ما فعله فريق "عقمها" التطوعي في التصدي لجائحة كورونا في العاصمة دمشق بأداء منقطع النظير، العبرة بإتاحة المجال لهؤلاء الشباب ودعمهم وتشجيعهم وتقديم التسهيلات لهم بدلاً من محاربتهم.
-خلص منصات لتأمين فرص العمل للشباب ودعمها.
-إعادة تفعيل البرلمان الشبابي، والذي طُبق سابقاً وأثبت نجاحه ويمكن إعادة التجربة.
-توفير مشاريع حرفية أو زراعية للشباب المسرّح من الجيش ليعملوا بها بدلاً من الاقتصار على الحلول التقليدية بتوظيفهم في وظائف عامة.

-نشر ثقافة التطوع لسد الاحتياجات في الأماكن التي لا تستطيع الدولة اليوم تغطيتها سواء بقطاع التعليم أو غيره، وزيادة حس المبادرة لدى الشباب دون انتظار مقابل مادي عليه.
-الاهتمام بفئة الأطفال وأهمية صنع قادة مجتمعيين من الشباب ليقتدوا بهم.
-العمل على مشروع وطني كبير لمحاربة عمالة الأطفال وتسولهم، بإحداث مدارس داخلية تحتضنهم

-إيجاد حلول أكثر مرونة بين القانون والشرع تساعد على احتضان الأطفال المشردين من أقربائهم مثلا، وتفعيل نظام الكفالة.
-إعادة الأوقاف الدينية إلى وظيفتها الأساسية التي أنشأت لأجلها وهي خدمة المجتمع، وذلك عبر استثمار الاوقاف الدينية الفارغة لاحتضان مشاريع تنموية أو كدور إيواء ..الخ.
-تفعيل مجالس الحارات التي تضم كبار الحي وحكمائه ليشكلوا مرجعية يمكن للناس التوجه إليهم بالشكوى ليكونوا صلة الوصل بينهم وبين الدولة لإيصال الصوت، ويكونوا من أهل الثقة والاختصاص والرأي الراجح لحل مشاكل الحي المجتمعية، ويلعبوا دور الرقيب على الفساد والقدوة للشباب.
-تكريس ثقافة جديدة لدى الناس للمشاركة المجتمعية في إيجاد حلول لمجتمعاتهم المحلية وفق الإمكانيات المتاحة لهم بدلاً من الجلوس مكتوفي الأيدي في انتظار تدخل الدولة لإيجاد الحلول، خاصة في بيئة ما بعد الأزمات، مثال: خلال أزمة كورونا نجحت الكثير من مبادرات أهل الحي الذاتية بتأمين متطلبات الحي، يمكن تشجيع هذه المبادرات لتفعيل دور المجتمع المحلي.
-التأكيد على وجود مساحات عمل كثيرة يمكن للمجتمع الأهلي والمدني التأثير فيها، وهو الأقدر لإدارتها من حيث إمكانية الحصول على تمويل أو خبرات وكوادر قادرة على العطاء وتمتلك الحافز لذلك على عكس مؤسسات الدولة المعنية وكوادرها.
-القيام بحركات ضغط مجتمعي للفت أنظار المغتربين وأصحاب رؤوس الأموال في الداخل لتوجيه مواردهم نحو القضايا التي تتطلب استجابة أعلى وتحقق أثر مستدام أفضل من السلل الغذائية التي أورثت الناس الكسل ولا تساهم في تنمية المجتمعات.
-أهمية نشر التعليم الالكتروني للفئات التي يصعب عليها الوصول إليه بالطرق التقليدية الأمر الذي يساهم في التخفيف من التسرب من المدارس بسبب عائق المسافة مثلاً.
-محاربة الفساد وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع.
-رغم السلبيات الكثيرة للبطاقة الذكية إلا أننا يمكن أن نستفيد من الاحصائيات التي وفرتها وتوظيفها لصالح المجتمع.
-توجيه الدعم المادي للمشاريع التنموية بدلاً من تلك الإغاثية.
-تعزيز المشاركة بالشأن العام، انتخاباً وترشحاً، وأن نؤمن بأننا قادرين على إحداث تغيير في المنظومة ولو كانت فاسدة إن امتلكنا الإصرار على ذلك.
-أهمية دعم الأنشطة التي تساهم في تعزيز المصالحات والتماسك المجتمعي بين المناطق التي تنافرت خلال الحرب، ومن أهمها الأنشطة الرياضية والتي أثبتت التجربة قدرتها على تحقيق أثر ملموس.
-بناء جسور بين الحكومة والشعب لإعادة الثقة بينهما، وذلك بتوفير الأرقام والمعلومات الرسمية الصحيحة.
-الانتقال في نشر الثقافة سواء عبر التدريبات أو غيرها من مستوى فردي إلى مستوى جماعي لنحقق انتشار أفقي للثقافة المجتمعية.
-علينا الاعتراف بمصادقية بأسباب الحرب وما أوصلنا إلى هذا الوضع والعمل بجهد على تلافيها.

-القيام بحملات مناصرة في مختلف المحافل للحديث عن أثر العقوبات على حياة المدنيين في سوريا.
-تعزيز التنمية الريفية بعد أن ظلمت كثيراً في ظل مركزية الدولة، وألا تقتصر المشاريع على المدن فقط.
-أن تكون الحلول نابعة من الواقع، وتلائم كل منطقة، وألا تقتصر على قياس دمشق فقط.
-إقامة منصات للمجتمع المدني لتبادل الخبرات والعلاقات وزيادة التشبيك لتحقيق التكاملية، وزيادة التعارف بين الشباب وروّاد الأعمال.
-الاهتمام بملف مجهولي النسب الذين أفرزتهم الحرب للتخفيف من تبعاته على تماسك المجتمع بعد سنوات طويلة.
-يمكن القول أننا نمتلك اليوم مجموعة من الأفراد المدربين القادرين على تشكيل نواة لتغيير المجتمع، لا يهم إن كنا نسير ببطء نحو التغيير، المهم في هذه المرحلة التخفيف من سرعة التدهور.

وأخيراً من المهم أن نؤكد أنه رغم الاختلاف في وجهات النظر خلال الجلسة لتوصيف الواقع إلا أن الجميع متفقين على أهمية الدور المجتمعي (الأهلي والمدني) في خلق مساحة عمل تشاركية لوقف هذا التدهور الذي نتجه إليه، وعلينا تحديد هذا الدور وماهيته قبل الدخول بأي قطاع.

-انتهى-

حركة البناء الوطني

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوّع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org